دور ستراتيجيات الحكومة الالكترونية في تطوير أداء الاجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والاداري

م.د. دجلة عبد الحسين عبد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

مستخلص البحث:
ان فلسفة الحكومة الإلكترونية تتمثل في تغيير نمط وأسلوب تعامل وتفاعل مؤسسات الأعمال على اختلاف توجهاتها وأنواعها مع المواطنين ، ويستوجب ذلك إعادة النظر في أسلوب تنظيم المعاملات والخدمات الحكومية المختلفة وإعادة هيكلتها إلكترونيًا للتخلص من الروتين السائد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة التي أصبحت متاحة للجميع وتعمل على توفير خطط سريعة لأنشاء البنى التحتية الأساسية في الدول المختلفة ، وعليه فأن الحكومة الإلكترونية هي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية، فهي تعمل على زيادة الشفافية في ادارة الدولة ودعم أتخاذ القرارات والرقابة على الأداء ، وهي كذلك تهدف الى تحقيق أنموذج متقدم في بيئة العمل يعتمد استخدام المعلوماتية والتقانات المتقدمة لإحداث التغيير الشامل وليس مجرد إحداث تغييرات شكلية على هياكل الأعمال القائمة بالفعل . لقد أكدت الدراسة ضرورة الاهتمام بتطوير الاجهزة الرقابية الحكومية في ضوء منهاج تطبيق الحكومة الإلكترونية عن طريق تفعيل دور هذه الاجهزة في الحد من الفساد المالي والاداري وذلك ومن خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية وضرورة التنسيق مع الجهات المختصة لصياغة القوانين الملائمة لأداء المعاملات الإلكترونية الحكومية وما يترتب على ذلك من الاهتمام بأمن المعلومات و سلامتها وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية وضرورة التأكيد على إتباع أساليب التدقيق الحديثة من خلال الآليات الالكترونية المتعددة عند التدقيق في بيئة الحكومة الإلكترونية .

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية ، الاجهزة الرقابية ، الفساد

المقدمة : Introduction

مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم تطورات سريعة في المجالات كافة و منها أستخدام التقانة الالكترونية، والذي تبعه تاثير حتمي ومنطقي على تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية وعلى عملية التدقيق والرقابة من خلال الدور الكبير الذي لعبته وتلعبه مهنة التدقيق في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمع ومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعد مدخلا أساسيا لأتخاذ القرارات المختلفة . وبالرغم من كل التطورات المهنية والتقنية الهائلة التي دعمت مهنة التدقيق، إلا أنها لم تواجه مع بداية الألفية الثالثة بمثل ما واجهته من حالة عدم اتزان وضعف وتدهور نتيجة لسلسلة الفضائح المالية والمحاسبية التي أصابت العديد من كبريات الشركات العالمية سنة ٢٠٠٢ والتي كشفت النقاب عن حجم الفساد في القطاعين الحكومي والخاص على مستوى العالم . اما في العراق ، فقد أنتشرت هذه الظاهرة ايضا بشكل كبير لأسباب شتى ولذلك، لابد من التصدي لها والحد من انتشارها لا سيما في المرحلة الراهنة التي يتطلع خلالها العراق إلى بناء اقتصاده المدمر وهذا لايتم إلا بتوافر ستراتيجيات عملية تستهدف محاربة الفساد

من خلال تعزيز وتفعيل حزمة من الإصلاحات الادارية والاقتصادية من ضمنها أقامة الحكومة الالكترونية والتأكيد على ان ذلك هو أساس الإصلاح الاقتصادي، اذ أن الدول التي عملت بذلك قد حققت نتائج تنموية ممتازة، ويمكن أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى تقوية مؤسسات الحكم وآلياته من خلال تحويل أنشطة الحكومة من الطرائق والأساليب التقليدية ذات الطابع البيروقراطي الى خدمات الحكومة الإلكترونية الديناميكية والتفاعلية، ولهذا التحول مظهر هام وتأثير قوي على اجتياز كل المراحل الحرجة المرتبطة بالفساد المالي والاداري المستشري حالياً .

أهمية البحث: research importance

تأتي أهمية البحث من خلال أستعراض دور ستراتيجيات الحكومة الالكترونية في ادخال تكنولوجيا المعلومات لتطوير اداء الاجهزة الحكومية عامةً و الاجهزة الرقابية خاصةً للمساهمة في القضاء على حالات الفساد المستشري وذلك بأستحدام التقانات الحديثة في تقليل الروتين في التعاملات الحكومية وكذلك للأستفادة من نماذج الحكومة الالكترونية في دول اخرى والتي سبقتنا في استحدامها بنجاح .

مشكلة البحث: Research problem

ان مشكلة البحث تتجسد في تفشي حالات الفساد في أجهزة الدولة وعدم قدرة الأجهزة الرقابية الموجودة على محاربتها وذلك لكثرة الروتين الذي يرافق التعاملات الحكومية في القطاعات كافة نتيجة تخلف أساليب الرقابة والتدقيق وعدم مواكبتها لما يحدث في العالم خاصةً في أستخدام التقانة الالكترونية التي تحد من أساليب التلاعب المالي والاداري .

أهداف البحث: Research aims

يهدف البحث الى :

١- التعرف على مفهوم الحكومة الالكترونية وستراتيجياتها في تطوير الاداء الحكومي .

٢- ايضاح مفهوم الفساد ومسبباته والافادة من تجارب عالمية ناجحة في مكافحة الفساد وربطها بالحالة العراقية .

فرضية البحث: Research hypothesis

ان الانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية يسهم في دعم الاجهزة الرقابية للحد من ظاهرة الفساد وامكانية القضاء عليها .

ولأهمية الموضوع ولغرض الاحاطة بجوانبه ، أرتأت الباحثة تقسيمه الى أربعة مباحث تتضمن :

المبحث الاول : الحكومة الالكترونية وستراتيجيات التطور .

المبحث الثاني : مفهوم الفساد ومسبباته .

المبحث الثالث : نماذج من الحكومات الالكترونية ودورها في محاربة الفساد

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الحكومة الالكترونية وستراتيجيات التطور

The first topic: E-government and development strategies

اولا : مفهوم الحكومة الالكترونية

First: the concept of e- government

توجد تعاريف وألفاظ كثيرة شائعة الاستخدام للحكومة الإلكترونية، مثل : الأعمال الإلكترونية، والإدارة الالكترونية، والحكومة الرقمية، ومصطلح الحكومة الإلكترونية E-Government يمثل شكلا من أشكال الأعمال الإلكترونية E-Business الذي يشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء (الرفاعي ،٢٠٠٩ :٣٠٨)، وعليه فأن الحكومة الالكترونية هي نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، لذا فقد عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام ٢٠٠١ على انها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل" (الفيلالي:٢٠٠٧ ،١١)، أما الأمم المتحدة فقد عرفتها عام ٢٠٠٢ بأنها "استخدام الحكومة للإنترنت والشبكة العالمية لتقديم المعلومات والخدمات للمواطنين"، بينما عرفها البنك الدولي عام ٢٠٠٥ على انها مصطلح حديث يشير الى "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات الى المواطن ومجتمع الاعمال من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم كل النظم الاجرائية للحكومة ويقضي على الفساد" (عبد الكريم: ٢٠١٤ ، ٤٦١)، وهنا فان مفهوم الادارة الالكترونية أوسع من كونه وجود للحواسيب والبرمجيات والانترنيت وغيرها من التقنيات ، اذ انها أدارة شاملة لمختلف اوجه العمليات اللوجستية والاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية وادارة العلاقات العامة وتلبية لحاجات المواطن وتنظيم للعلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والهيئات الرسمية وغير الرسمية ، وتبعا لهذا المعنى الواسع فان الأدارة الالكترونية تشمل المحاولة الدائمة للحصول على اجود خدمة حكومية من خلال الطرق الالكترونية غير التقليدية في اي مكان وزمان دون تمييز أو اخلال بتكافؤ الفرص (مختار:٢٠٠٧ ،٥) . وترى الباحثة ان الحكومة الالكترونية تعني (أستخدام تكنولوجيا المعرفة لتطوير الاداء الحكومي وتقليل الروتين بالاستغلال الامثل للوقت والجهد في التعاملات بين الحكومة والمواطنين وبينها وبين قطاع الاعمال وفيما بين الاجهزة الحكومية نفسها بحيث تضمن وصول الخدمة للجهة المستفيدة منها بالجودة المطلوبة ووفقا لضمانات امنية محددة) . وهنا لابد من التاكيد على ان الحكومة الذكية هي التطور الطبيعي لنموذج الحكومة الالكترونية، وان مصطلح الحكومة الذكية SMART هو مختصر للكلمات (Simplicity البساطة ،Morality الاخلاق ،Accountability المساءلة ،Responsiveness الاستجابة ،Transparency الشفافية) ، وهي في جوهرها تلخص الخطوات الاساسية للعمل الالكتروني متمثلة في : تحديد المسؤولية، المحاسبة عن المسؤولية ، احترام القوانين والعمل حسب المقاييس الاخلاقية ، جعل العمل

الحكومي اكثر شفافية تجاه المواطنين وتسهيل اساليب العمل والعلاقات بين المواطنين وحكوماتهم (مختار:٢٠٠٧، ٨) . وتأتي الحكومة الذكية وتطبيقاتها لكي تكمل ما تم بناؤه والاستثمار فيه عبر الاقتراب أكثر من المواطن من جهة، والتفاعل المباشر والمتزامن مع الداتا المنتشرة في المجتمع ومكوناته الإقتصادية والإجتماعية والأمنية من جهة أخرى، وقد تطورت أدوات وأجهزة الاستشعار الذكي (Smart Sensors) والتي ترتبط بالإنترنت مثل كاميرات المراقبة الأمنية في المدن وأجهزة إستشعار المناخ وأجهزة قياس إستهلاك الطاقة والكهرباء المرتبطة بشبكة إنترنت الحكومة، وغيرها من الأدوات الاستشعارية الذكية وساعدت في تطوير بيئة إلكترونية جديدة من الممكن أن تستفيد منها الحكومة في تشغيل وصيانة خدماتها بطريقة أكثر فعالية وأقل كلفة وأقل عرضة لحصول الأخطاء البشرية أو التجاوزات الإدارية (الصليبي :٢٠١٤ ، ٢٤) .

ثانياً : ستراتيجيات الانتقال السليم من الادارة التقليدية الى الالكترونية

Second: Strategies for the proper transition from traditional to electronic management

ان تطبيق نظام الادارة الالكترونية الذي يتيح للمواطن ان يتعامل مع الانترنيت بدلا من الموظف العام التقليدي يستلزم احداث تغيرات ستراتيجية كبيرة وواسعة تشمل نوعية العاملين والاجهزة المستخدمة وطرائق الاداء ، فليس من المعقول مثلا ان يتم الاتصال بين طالب الخدمة والمسؤولين عبر الانترنت ثم يقوم المسؤولون بمراجعة المعلومات يدويا وبالاسلوب التقليدي ،ولذا ينبغي ان يكون التغيير متكاملا والاداء متجانسا وان يتم اعادة تنظيم شاملة للخدمات والادوات ، وان متطلبات بناء نظام الحكومة الالكترونية يتضمن وجود متطلبات تكنولوجية وادارية وقانونية وبشرية لكي تكون فعالة وكذلك لابد من وضع ستراتيجية واقعية يقوم باعدادها فريق مؤهل لذلك (حسين : ٢٠١٣، ٤٤٣) .

وهنا ترى الباحثة ان الحكومة الالكترونية هي مرادف لعمليات تبسيط الاجراءات الحكومية وتسهيل للنظام البيروقراطي امام المواطنين من خلال ايصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في اطار من النزاهة والشفافية للقضاء على فساد الاجهزة الحكومية واتاحة المجال امام الاجهزة الرقابية باخذ دورها لوضع حد للانحرافات والتجاوزات على مستوى منظمات الخدمات العامة . وان ستراتيجيات الانتقال من الادارة التقليدية الى الالكترونية تتطلب المرور بالمراحل الاتية : (الرفاعي:٢٠٠٩، ٣١٨)

المرحلة الاولى: وفيها تتواجد الحكومة الالكترونية على شبكة الانترنت لتقدم المعلومات الملائمة التي يحتاجها جمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الاعمال ، أذ تضع الحكومة لها موقعا على الشبكة العنكبوتية تنشر فيه المعلومات الاولية عن الاجهزة الحكومية المعنية بتقديم الخدمة وبهذا يصبح الوصول للمعلومة اكثر سهولة، كما يمكن وصف العمليات والاجراءات لتصبح اكثر شفافية مما ينعكس على تحسين الخدمة واتاحة الفرص للجميع .

المرحلة الثانية: وفيها يتم التفاعل والتواصل بين الحكومة وجمهور المتعاملين بعد توفير تطبيقات عدة ، وهنا يقوم الافراد بطرح اسئلة عبر البريد الالكتروني باستخدام محركات البحث المتاحة ويتم تنزيل النماذج والاستمارات والوثائق مما يوفر الوقت ويقلل التكلفة

المصاحبة لهذه الاعمال ويمكن التعامل مع التطبيقات البسيطة على الشبكة على مدار الساعة .

أما المرحلة الثالثة: والتي تتطلب من الحكومة أنشاء مواقع على الانترنت تسمح لمستخدميها اجراء المعاملات مباشرة مثل تجديد تسجيل الاراضي والعقارات أو اصدار بطاقة الهوية او جواز السفر ، والحافز الاكبر للحكومات في هذه الحالة هو استغلال الخدمات التي تتيحها تقنيات المعلومات والاتصالات في تسهيل الاجراءات الروتينية والتي تتطلب عمالة كثيفة لأنجازها وبهذا يمكن الزيادة في الانتاج على المدى الطويل مع تخفيض النفقات ، كذلك يمكن برمجة العمليات بحيث تسير بتلقائية دون الحاجة لتدخل بشري خاصة في عمليات جباية الواردات مثل الضرائب والغرامات ، وبهذا يمكن للحكومة أستئصال آفة الفساد وتحسين مستوى العائدات مع رفع درجة ثقة المواطنين فيها، وتعد هذه المرحلة الاكثر تعقيدا بسبب قضايا الامن والسرية والخصوصية، ففي هذه المرحلة اصبح التوقيع الالكتروني ضروري للمساعدة في نقل الخدمات والمعاملات قانونيا ، وعليه فمن الضروري اعادة هيكلة وتصميم العمليات الداخلية والرقابة عليها وظهرت الحاجة ايضا الى قوانين وتشريعات جديدة للمساعدة في الاعمال اللاورقية ، وهنا لابد من أحداث تغييرات جذرية في اطار العمل القانوني وفي تنظيم العمالة الحكومية (الفيلالي :٢٠٠٧، ٣٢) .

ثالثاً : أثر الحكومة الالكترونية في تعزيز الرقابة والتدقيق

Third: The impact of e-government in strengthening supervision and auditing

لقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطور التكنولوجي والتشغيل الالكتروني نظماً غير يدوية قادرة على الانتاج والتوصيل الفوري للمعلومات In Real Time وقد كان من الطبيعي ايضا ان تتاثر عملية الرقابة والتدقيق بشكل جوهري بما يتعلق بمتطلبات التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق وجمع الادلة وفيما يتعلق بمخاطر التدقيق AR وفهم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية ICS وامن وسلامة المعلومات ، واستجابة لذلك فان مراقب الحسابات أتجه نحو تخطيط وممارسة عملية الرقابة والتدقيق وفقا لنماذج متطورة اهمها مايعرف الآن بنموذج عملية الرقابة المستمرة Continuous Auditing Process Model (CAPM) والعمل على تطوير تشكيلة خدماته لتشمل خدمات التاكيد على الثقة في موقع العميل على الانترنيت Wep Trust والخدمات الادارية والاستشارية MAS خاصة في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية الفورية ونظم أمن وسلامة المعلومات (علي :٢٠٠٩ ،١٠)، وبالرغم من ان استخدام تقنيات المعلومات يحدث تغييرات في هيكل نظام المعلومات المحاسبية وفي الاجراءات المتبعة في عملية التسجيل وتشغيل البيانات ، الا ان هذا لايغير من اهداف النظام المحاسبي ، بل يؤدي الى زيادة فاعليته ويقلل من فرص أرتكاب الاخطاء والغش، وذلك لان تشغيل البيانات يتم دون تدخل الانسان وطبقا لبرامج جاهزة معدة مسبقا (عثمان:١٩٩٩ ،١١٥)، ان أستخدام تقنيات المعلومات في المجال المحاسبي والرقابي يساند برامج التطوير الاقتصادي عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، مما يزيد من العائد الربحي للحكومة الالكترونية، ويتيح فرص عمل جديدة في مجالات ادخال البيانات وتشغيل وصيانة البنى التحتية للحكومة الالكترونية وتوحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة (حسين : ٢٠١٣ ،٤٤٦) .

وتمثل البوابات الالكترونية نواة الحكومة الالكترونية ، اذ ان الهدف المحوري للحكومة الالكترونية هو التواصل والمشاركة ما بين الجهات الحكومية ومواطنيها بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني ، ومن جهة اخرى ، تمثل البوابة تجسيدا لمبدأ حصر المعاملات مع الحكومة عبر نافذة واحدة One Stop Shop لتسهيل الاداء والرقابة عليه ، وكان هذا هو السبب الاساس الذي دعا العديد من الدول الى انشاء بوابات الكترونية عرضت عليها بعض الخدمات قبل طرح الخطط العامة وستراتيجياتها لأنشاء الحكومة الالكترونية ، وبذلك نشأت معظم البوابات الالكترونية باطار محدود الخدمات في أوائل القرن الحالي ومن ثم أضيفت المهمات الواسعة لمعظم البوابات (الأسكوا :٢٠١٣، ١٩) ، كما ان ظهور ادوات تكنولوجية جديدة قد أسهم في تطوير ممارسات منظمات الاعمال ،اذ قامت الكثير من الشركات الحكومية والخاصة بنشر قوائمها المالية السنوية بمساعدة لغة الكترونية نمطية تستخدم في اعداد تقارير الاعمال Extensible Business Reporting Language (XBRL) من شأنها تسهيل عمليات اعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية ، وهنا أصبحت المعلومات الالكترونية والرقمية Digital أكثر مرونة وأسهل في نقلها وتخزينها وتلخيصها وتنظيمها بالمقارنة مع المعلومات الورقية ، ومن الممكن تدقيقها والرقابة عليها من خلال التدقيق الالكتروني المستمر (علي :٢٠٠٩، ٩٤) ، ومع قيام الكثير من المنظمات في كثير من دول العالم بنشر تقاريرها المالية على شبكة المعلومات العالمية بالمواقع الخاصة بها ، طالب الكثير من مستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية، بان يكون مراقب الحسابات الخارجي مسؤولا عن تلك التقاريرللتأكد من مصداقيتها ، وقد قام مجلس المعايير المحاسبية الامريكي (FASB)، بأعداد دراسة توضح أثر التكنولوجيا على تغيير شكل التقرير المالي، فضلا عن ذلك، فقد وضع المجلس على مواقعه على الانترنيت نماذج لما ينبغي ان يكون عليه التقرير المالي لأية منظمة أو منشاة افتراضية (احمد: ٢٠١١، ٤٠) . وقد وضع المجلس أيضاً مجموعة من المعايير والإرشادات المتعلقة بالتقارير التي ينبغي على مراقب الحسابات الخارجي العمل بها والتأكد من وجودها وتنفيذها على مواقع الوحدات محل الرقابة والمتمثلة بالاتي-:(احمد :٢٠١١ ، ٤٢)

١- تحديد جزء من موقع المنظمة على الانترنيت والذي يتم عرض التقرير المالي فيه بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه ،وان يخضع لرقابة مراقب الحسابات .

٢-عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الانترنيت مع محتويات التقارير المعدة بصورة تقليدية والمنشورة بالصحف.

٣- عند نشر التقارير المالية بشكل أكثر تفصيلا عن التقارير المنشورة بالطرق التقليدية، فعلى المنظمة أن تؤكد أن البيانات المنشورة بمواقعها على الانترنيت تطابق البيانات المنشورة تقليديا، إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر، بالإضافة إلى ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي استخدمتها المنظمة في إعداد تلك القوائم خصوصا إذا كان هناك تغير في الإجراءات المحاسبية المستخدمة عن الفترات السابقة.

٤ -إذا قامت المنظمة بنشر تقريرها المالي على مواقعها بالانترنيت بلغات مختلفة عن لغة التقارير الأصلية فينبغي أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعة تلك التقارير ، وإذا لم تكلفه المنظمة بذلك فان عليها أن تثبت ذلك في كل تقرير.

٥- ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس الموقع على شبكة الانترنيت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة.

المبحث الثاني : مفهوم الفساد ومسبباته

The second topic: the concept of corruption and its causes

أولا : مفهوم الفساد **First: the concept of corruption**

الفساد (Corruption) كمصطلح عام يعني، خروج الشيء عن الاعتدال ، سواء اكان هذا الخروج قليلا أم كثيرا، و يستعمل في النفس و البدن و الأشياء الخارجة عن الاستقامة ، اما الفساد بالمدلول القانوني والإداري فيعني إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة (ريمة،٢٠١٤: ٥٥٥) ، والفساد موجود في القطاعات الحكومية والخاصة كافة ، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار (نقماري،٢٠١٢ :٤) . لقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على انه (سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب شخصية) ، في حين عرفه البنك الدولي على انه (دفع رشوة أو عمولة مباشرة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات) (اللامي ،٢٠٠٧: ٢)، أما موسوعة العلوم الاجتماعية ، فقدعرفته أيضا بأنه (خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة)، بينما عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بانه(علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) ،ومن الواضح ان التعاريف كلها التي وردت لمفهوم الفساد، وان تعددت فهي تشترك بمفهوم يمكن ان نعبر عنه بالكسب غير المشروع (محمد،٢٠٠٨: ٤) ، ولو ان هذه التعريفات تتفق جميعا (على ان الفساد هو اساءة استعمال السلطة العامة من اجل الكسب الخاص الفردي او الجماعي) ، نلاحظ بأن ذلك لا ينطبق على الفساد لوحده فقط بل يشمل كل اساءة غير محددة من أجل أي كسب فقد جاء بصيغة شاملة غير مقيدة ، (فرحان :٢٠١٥، ٣).

ثانيا : أسباب أنتشار الفساد في العراق

Second: the reasons for the spread of corruption in Iraq

للفساد بانواعه المختلفة اسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة اهمها : (العكيلي:٢٠١٠، ٦)

١- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الاخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموما مما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة .

٢- الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ترجح توجه الناس الى الافراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع .

٣- غياب المساءلة بكل او معظم صورها ، وهو اما غياب قانوني أي ان المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيما لاليات المساءلة ، فلا وجود لرقابة دستورية او مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية ، او قد تكون المساءلة منظمة قانونا ولها وجود في المنظومة القانونية ، ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمه .

٤- اختلال موازين توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، وغلبة الشعور بالغبن لدى غالبية افراد المجتمع مما يدفع ببعضهم الى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الاموال العامة كمحاولة فردية او منظمة غير مشروعة لاعادة التوازن المفقود .

٥- انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص ، والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب الى الجمهور او الاعلام او مؤسسات المجتمع المدني .

٦- الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجأهم الى البحث عن مصادر اخرى للدخل، فأن لم يجدوا مصادر مشروعة ، اضطروا الى الاستعانة بالمصادر غير المشروعة سواء اكان محلها المال العام أم اموال المواطنين .

٧- الروتين والبيروقراطية المفرطة في التعاملات الحكومية ، والتي تسهم في فسح المجال امام العاملين لديها لتعاطي الرشى والابتزاز والمحاباة ، والذي يحرف الخدمات العامة عن هدفها الاساسي وهو خدمة المواطن بشكل عام الى خدمة المصلحة الفردية على حساب المجتمع .

ثالثا : مقومات الحكومة الالكترونية في التصدي للفساد

Third: The fundamentals of e-government in addressing corruption

ان التحول الى الادارة الالكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد في الحد من الفساد وتقلل من آثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الافراد ، ويمكن حصرها بما يأتي :(حسين :٢٠١٣، ٤٤٨)

١ -سرعة أداء الخدمات للزبائن مع الحفاظ على جودتها.

٢ -نقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية .

٣ -تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الأجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.

٤ -تقليل الحاجة الى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.

٥ -التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.

٦ -تخفيض الأخطاء وتقليص المخالفات الى اقل ما يمكن، وذلك لسهولة النظام الإلكتروني ودقته .

٧ -الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق .

٨ -الاستغناء عن المباني والعقارات الضخمة للدوائر الحكومية واستبدالها بمكاتب صغيرة توفر الخدمة الالكترونية بشكل افضل وبتكلفة أقل .

٩ – تقليل تأثير العلاقات الشخصية في أنجاز الاعمال .

وهنا ينبغي التحول نحو الحكومة الالكترونية لانه يمثل بالاساس نموذجا جديدا يطرح كبديل للاشكال التقليدية القائمة خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي تستهدف جمهور المواطنين ، وهو ما سوف يضفي طابع من المرونة على الاجراءات الادارية والتنظيمية واستخدام نظم المعلومات الالكترونية لتبسيط الروتين الموجود في الاجراءات ، والعمل بالمشاركة والتحاور بين المواطنين والحكومة لاعداد السياسات وتحديد الاولويات والستراتيجيات بما يضع حدا للتعتيم والسرية ، ويضفي قدرا من الشفافية كخطوة هامة في تفعيل المساءلة والمحاسبة والرقابة الدورية كاساس محوري في مكافحة الفساد داخل الاجهزة الحكومية (عبد الكريم :٢٠١٤، ٤٦)، من جانب آخر، فان الحكومة الالكترونية ليست شعارا يرفع بل أنها عملية معقدة ونظاما متكاملا من المكونات البشرية والمعلوماتية

والتشريعية والبيئية وغيرها ، تحتاج الى مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيق ستراتيجيتها في الواقع العملي (حسين :٢٠١٣، ٤٤٩) .

المبحث الثالث: نماذج من الحكومات الالكترونية ودورها في محاربة الفساد

The third topic: Models of e-government and their role in fighting corruption

ان عرض نماذج ناجحة لمكافحة الفساد في بعض البلدان ، يسهم في اطلاعنا على ممارسات تلك البلدان وقدراتها في الانتقال بالاداء الحكومي بصورة منظومات ستراتيجية متطورة لدعم أجهزة الرقابة ونشر النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد المستشرى في قطاعاتها الإدارية والمالية ، وفيما يأتي بعض تلك التجارب :

أولا : تجربة الولايات المتحدة الامريكية

First: the experience of the United States of America

بدأت جميع الادارات والوكالات الحكومية الامريكية بعملية التحول الى الحكومة الالكترونية خلال عام ٢٠٠٤ ، وقد أشار التقرير ربع السنوي الأول لنفس العام الصادر عن هيئة الخدمات الالكترونية الى ان بعض تلك الخدمات التي تقدم من طرف الدوائر الحكومية (القطاع العام) تضاهي من حيث الجودة تلك الخدمات التي تعرضها مؤسسات القطاع الخاص ، أما فيما يتعلق بنوع الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات فتشمل الآتي :

١ ـخدمات البوابة الالكترونية الحكومية ' وتتيح هذه البوابة امكانية التواصل السهل للخدمات المتنوعة تتضمن :

أ ـ بطاقة الفئات ، اذ يعتمد تصنيف الروابط في الموقع على نظام البطاقات ويحتوي على أربعة بطاقات (بطاقة المواطن، بطاقة موظفي الحكومة ، بطاقة التعاملات بين الدوائرالحكومية)

ب ـفهرس المؤسسات الحكومية ، وهو يعرض فهرسا كاملا للمؤسسات الحكومية الامريكية كافة .

ت ـأعتماد المرشد او المدرب ،وهو اسلوب لتسهيل المعاملات فيوجد تقسيم ميسر للأجراءات يتم الانتقال خطوة بخطوة مع ارفاق هذا التقسيم بعرض متفاعل يقوم بدور المدرب الالكتروني .

ث مساهمات المواطنين ، لقد فتح المجال للمواطن الامريكي لتقديم اقتراحاته بهدف تعزيز محتوى البوابة بالمعلومات والروابط المفيدة .

٢ ـالخدمات المرورية .

٣ ـخدمات التقاعد والرعاية الصحية .

٤ ـخدمات محاكم البلدية .

٥ ـخدمات البحث عن وظائف .

(www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency%20committee/seven

لقد نجحت الادارة الامريكية في وضع ستراتيجية الكترونية هدفها خدمة المواطن الامريكي ومساندة الاجهزة الرقابية ، بشكل يقضي على الروتين والتعقيدات الادارية ويحقق الدقة في الخدمات العامة ، فهي تقدم خدمات محلية متكاملة تستهدف مجموعات العملاء (One Stop Service Center) ، والتي تمثل أنجاز للحكومة الالكترونية في مواجهة الفساد الذي يؤثر سلبا في شكل الخدمات المقدمة للجمهور ، كما توجد العديد من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام ، التي تهتم بتوسيع رقعة الشفافية وتضييق الخناق على الفساد بجميع أشكاله (عبد الكريم:٢٠١٤ ، ٤٦٩-٤٧٠)

وحددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي :

١- الإصلاح الاقتصادي .

٢- تحقيق الشفافية .

٣- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية .

٤- الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات واجهزة مراقبة مالية وادارية لها سلطات مناسبة .

٥- استقلال القضاء .

٦- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حقوق الاطراف فيه .

٧- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب .

٨-تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن مواجهة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

ثانيا : التجربة الماليزية Second: the Malaysian experience

لقد ايقنت ماليزيا بان الفساد الاداري والمالي الموجود في جميع الإدارات الضعيفة الموجودة في هكيل الدولة ، لابد من مواجهته بمنهجية وبمنظومة أكثر تطورا ، لإحداث تغيير حقيقي في عملية التنمية الاقتصادية فيها، ولذلك عمدت الى وضع ستراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد ، باستخدام منهج الحكومة الإلكترونية ،اذ كانت تضم البوابة الرسمية للحكومة الماليزية على الانترنيت وصلات وروابط خدمات المناقصات الحكومية والخدمات الحكومية المختلفة ، وتتوفر وصلات لتسهيل وصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية وللنماذج الخاصة بالتسجيل والترخيص والتصاريح ، فضلا عن دفع الضرائب عبر الإنترنت، وثمة بوابة أخرى على الانترنت ،هي نظام الدعم الإلكتروني لترخيص الأعمال (SSELB) ، والتي تقدم معلومات وتسهيلات للشركات لتقديم طلب للحصول على تصاريح أو تراخيص لبدء الأعمال التجارية، وهي تعمل كمؤسسة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمثل نافذة وحيدة لتأسيس الأعمال، لأنها توفر شهادة تسجيل رقمية وغيرها من الخدمات الإلكترونية، وإعطاء الوثائق الكمركية على أساس الوقت المقدر للوصول ، كما وفر نظام المشتريات الإلكتروني الحكومي في ماليزيا ،وصلات للاستمارات وللمبادئ التوجيهية الخاصة بتسجيل الموردين وتقديم المناقصات الكترونيا والتسعير في لوحة إعلانات المناقصات، كما تنشر بوابة الحكومة لائحة بالمناقصات مع تواريخ البداية والنهاية، ويتم فرزها تحت أسماء الوزارات والوكالات ، ويعد اصلاح نظام الشراء هدفا مهما للحكومة من ضمن العديد من الاصلاحات التي تعهدت للقيام بها ،اذ اتخذت أربعة مناهج للحد من فساد المشتريات الحكومية ،كاخضاع عقود الشراء الحكومية

إلى مناقصات مفتوحة، وادخال مفهوم ميثاق النزاهة، وإصدار قواعد ضد رسائل الاحالة الوزارية، وتنفيذ سلسلة من لجان المناقصات تتولى فتح وتقييم الجوانب الفنية والمالية للعطاءات بدون معرفة أسماء أصحاب العطاءات، ووفقا لنظام الدرجات القياسي بالاعتماد على قيمة المشتريات، يتولى مجلس المناقصات أو وزارة المالية أو مجلس الوزراء في حالات استثنائية عملية الاختيار النهائي. وترى الباحثة ان اهم مايميز التجربة الماليزية هو، أطلاقها لمدونة حوكمة الشركات، التي فيها تأكيد على أستقلالية الاجهزة الرقابية والتي أسهمت في الحد من الفساد، لانها كشفت عن مدى امتثال الشركات الماليزية للقوانين والتعليمات النافذة. (٩-٦ ،www.transparencyforum.net)

ثالثا: التجربة السنغافورية Third: the Singaporean experience

نجحت إدارة الدولة السنغافورية في تحويل مجتمع متعدد الأعراق وقليل الموارد الطبيعية، إلى مجتمع مزدهر ومتطور ويوفر أفضل الخدمات لمواطنيه، ونقلت الدولة الفقيرة العديمة الموارد، إلى أحد أهم عواصم التجارة والمال ،ولقد أتسمت ستراتيجية سنغافورة لمكافحة الفساد بما يأتي:

١- التركيز على وجود قوانين صارمة وضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك، مع العمل على استقرار أجهزة الدولة عامةً والاجهزة الرقابية خاصةً ، واتصافها بالكفاءة والنزاهة والانضباط.

٢- ضرورة ترتيب الاولويات وتحديد المصالح بشكل واضح، وعند تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة أو الحريات والحقوق الفردية ينبغي تغليب المصلحة العامة ، وقد أعتمدت في ترتيب الأولويات في إمكانية تبني المعايير الدولية والاستفادة من التجارب المقارنة.

٣- النظر في بناء وتعديل معايير اختصاص السلطة التشريعية والتنفيذية على أساس عملي مرن يضمن سرعة الإنجاز وكفاءة الأداء وفاعلية الرقابة .

٤- دراسة القوانين من خلال تتبع تطبيقها واستخلاص الإشكاليات الناتجة عنها، فكثرة القضايا التي تنجم عن قانون معين هي من الأسباب الرئيسة لتعديله.

ولقد تميزت سياسة مكافحة الفساد في سنغافورة بأنها سياسة وقائية أتخذت الركائز الآتية:

١- سياسة التوعية وتأمين الضبط الاجتماعي بوسائله المختلفة ، عن طريق نشر ثقافة مكافحة الفساد .

٢- رفع رواتب الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة ، فدفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد.

٣- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة باستخدام تقنيات المعلومات مع وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة.

٤- التركيز على التخصص من أجل معرفة نطاق المسؤولية وامكانية الرقابة عليه.

٥- الحد إلى أكبر قدر ممكن من تعامل الموظفين بالمال، فالموظف لا يرى المال وإنما يرى الأرقام ، فالرسوم والغرامات تدفع الكترونيا، لإن التقليل من لمس الموظف للمال، يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد، ومن أجل ذلك دفعت مواطنيها لتعلم كيفية الدفع الالكتروني.

٦- التوسع في تقديم الخدمة بالطريقة الالكترونية، اذ ان هناك ١٦٠٠ خدمة يمكن اجراءها من منزل الشخص الطالب لها، ومن ذلك خدمة الحصول على ٧١ نوعا من التراخيص

عبر الانترنت ومن شأن ذلك كسب الوقت والجهد والتقليل من الاتصال المباشر بين الموظف وطالب الخدمة.

٧ -إيجاد أنظمة شفافة ، مثل وجود نظام واضح المعالم ومفتوح للمشتريات الحكومية يمكن الإطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الالكترونية ، وهو بوابة للمشتريات الحكومية تسمح للمتقدمين بعروضهم رؤية كل الصفقات والمواصفات المطلوبة، ويقع في نفس الإطار ضرورة نشر إجراءات العقود الإدارية ونتائجها عبر الانترنت.

(www.transparencyforum.net ٩-١٢)

ان الرغبة السياسية في القضاء على الفساد ووضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد، ورفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش، ونزولا عند رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب (Corrupt Practices Investigation Bureau CPIB) " التحقيقات في ممارسات الفساد ، ويعد هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاءه عام١٩٥٢ .يرأسه مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة .ويمكن إيجاز دور"مكتب التحقيقات في الحد من ممارسات الفساد (CPIB) " فيما يلي :

١ -إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص .

٢ -التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين ، وإرسال التقارير إلي الجهات التي يتبع لها المتهمون بممارسة الفساد .

٣ -مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة ، وإعادة هندستها، وتقديم المقترحات لمكافحة الفساد فيها .

٤ -التأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ،والتحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد من أية جهة كانت .

رابعاً: تجربة الامارات العربية المتحدة

Fourth: The experience of the United Arab Emirates

تعد دولة الامارات من اوائل الدول العربية التي قامت بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية ابتداء من عام 2001 ، وذلك بشكل شبه متكامل ، ويعد مشروع الحكومة الالكترونية، مشروعاً رائداً ومتقدماً خاصة في امارة دبي، التي تسعى الى تطبيق شامل للإدارة الالكترونية الحكومية ، وقد بدأت تلك الحكومة الاعلان ببناء شبكة المعلومات الحكومية، التي تربط جميع الدوائر الحكومية في دبي ، وكذلك توحيد انظمة العمل المشتركة لجميع تلك الدوائر ، ثم تقديم كافة الخدمات التي يمكن تنفيذها عبر الانترنت . وقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة تقدماً كبيرا في مجال الحكومة الالكترونية على مستوى العالم، وذلك طبقاً لتقرير الامم المتحدة للحكومات الالكترونية الصادر في عام 2012، وقد عكس التقدم في تلك المؤشرات، مدى التقدم الذي وصلت اليه الحكومة الالكترونية في الامارات ، اذ قفزت خلال فترة قصيرة حسب تصنيف الامم المتحدة في التقرير عام 2012 من المرتبة 49 الى المرتبة 28 عالمياً حسب تقرير الامم المتحدة وهي الاولى عربياً ، فقد وصل عدد مستخدمي الانترنت فيها الى حوالي 21 % من عدد السكان

، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى ،اذ توفر مدينة دبي للأنترنت قاعدة ستراتيجية للشركات التي تستهدف اسواق منطقة كبيرة تمتد من الشرق الاوسط الى الهند وافريقيا ومنطقة الخليج . ومما يشجع الامارات على تعميم خدمات الحكومة الالكترونية الامثلة الآتية :

•استخدام هيئة الموانئ و الكمارك بدبي للأنترنت اذ سمحت للألاف من شركات الشحن والنقل بخفض الوقت والتكلفة ووفرت خدمات تخليص على مدار الساعة ، بما لا يقل عن 50 % جهداً او مالاً.

•الخدمات العامة الالكترونية المقدمة من الهيئات الحكومية في دبي للأعمال والافراد يتوقع لها ان تحقق توفير في التكلفة الادارية بما يوازي على الاقل 10 % . وتتلخص عوامل نجاح تجربة الحكومة الالكترونية في دبي بما يأتي: (حسين: ٢٠١٣، ٤٥٣)

١ - الاستعانة بشركات القطاع الخاص العالمية.
٢ - التركيز عل احتياجات ومتطلبات العملاء.
٣ - تغيير العقليات وتدريب العملاء والموظفين.
٤ - تطوير وتبسيط الاجراءات والشراكة مع القطاع الخاص.
٥ - بنية تحتية ملائمة يعتمد عليها في انجاح المشروع .

ومن التجارب السابقة وغيرها يتضح لنا بان التحول نحو الخدمة الالكترونية يضع الحكومات أمام حتمية اصلاح خططها وبرامجها وكل مخرجاتها، ويمنع أمامها أي شكل من أشكال السرية والتعتيم على ما تقوم به من مهام مما يجسد الرقابة والمساءلة والمحاسبة الدورية على كل نشاط ، والتي تمثل في مجملها عناصر تمنع تغلغل آفة الفساد داخل محيط الأدارة العامة ، كما يوفر التحول الى الخدمات الالكترونية وفورات مالية مقارنة بالنموذج التقليدي ، وهو يدخل ضمن عنصر ترشيد النفقات العمومية والحد من ظاهرة الفساد المالي التي تعاني منها المؤسسات الحكومية .(عبد الكريم : 2014 ، ٤٧١)

خامساً : التجربة العراقية Fifthly: the Iraqi experience

يعد برنامج الحكومة الالكترونية عنصرا حيوياً لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق، لذلك بادرت الحكومة العراقية بوضع خطة للتنمية الوطنية تتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى ، وقد عقدت أجتماعا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في ٢٠١١، وكان الغرض من الاجتماع ، هو وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الجاهزية الالكترونية داخل المؤسسات العراقية، وهي مبادرة هامة جدا تهدف إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة ، لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية (حسين:٢٠١٣، ٤٥٥) ، ان قيام الحكومة الالكترونية في العراق ، يعد عاملا مهما لتخفيف العلاقات المشبوهة المحتملة بين المسؤولين والعاملين ، وذلك لأن تدفق المعلومات وعلانية تداولها خلال مختلف وسائل الاتصال، يسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، ويساعد في توفير التواصل بين المواطنين وصانعي القرارات لتحفيزهم على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاثه من جذوره، بمعنى آخر فان الحكومة الالكترونية تعني الانفتاح على الجمهور ، فيما يتعلق بكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام، الذي من شأنه تعزيز المسائلة، وكذلك تعزيز المصداقية وحشد وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة (الرفاعي :٢٠٠٩، ٣١٠) ، وحسب رأي الأسكوا وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم

المتحدة، والتي قامت بأجراء دراسة حول واقع الحكومة الالكترونية في الدول العربية عام ٢٠١٣ ، اذ كان رأيها حول الواقع في العراق بأنه (لا يمكن الجزم بوجود مشاريع تنفيذية محددة ، بل يمكن تحديد بعض المحاولات التجريبية ضمن قطاع التعليم والصحة وسجلات المواطنين ، وقد توفر الإطار التشريعي جزئيا ،عندما صادق البرلمان العراقي على مشروع قانون التوقيع الإلكتروني، وتعمل اللجنة الوطنية للحوكمة الإلكترونية على وضع سياسة لتداول البيانات ، ولقد تمت القراءة الاولى من قبل البرلمان لقانون الجرائم المعلوماتية ولقانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية) (الاسكوا:٢٠١٣، ٤٢) .

وترى الباحثة ، ان الحكومة العراقية ينبغي لها أخذ المبادرة على محمل الجد والالتزام بتوجيهات الامم المتحدة في هذا الشأن ، وينبغي أن نشير في هذا الجانب الى المحاولات الناجحة التي قامت بها الحكومة العراقية تمثل أجراءات للحكومة الالكترونية ، والتي أثبتت نجاحها على المستوى العام ولاقت القبول والرضى من جمهور المواطنين ، وهي تتمثل في تجربة وزارة الداخلية (نشاطات دائرة المرور العامة) وتجربة وزارة التعليم العالي (دائرة القبول المركزي) ، وهنا تستطيع الحكومة العراقية من توسيع مثل هذه التجارب في الوزارات والمؤسسات الاخرى بالاعتماد على التقنيات والخبرات المتوفرة ، ووضع أطار عمل للحكومة الالكترونية يتضمن ثلاثة ركائز رئيسة ، هي بيئة الحكومة الالكترونية والبنى التحتية والتطبيق وكما موضح في الشكل :

(أطار عمل الحكومة الالكترونية)

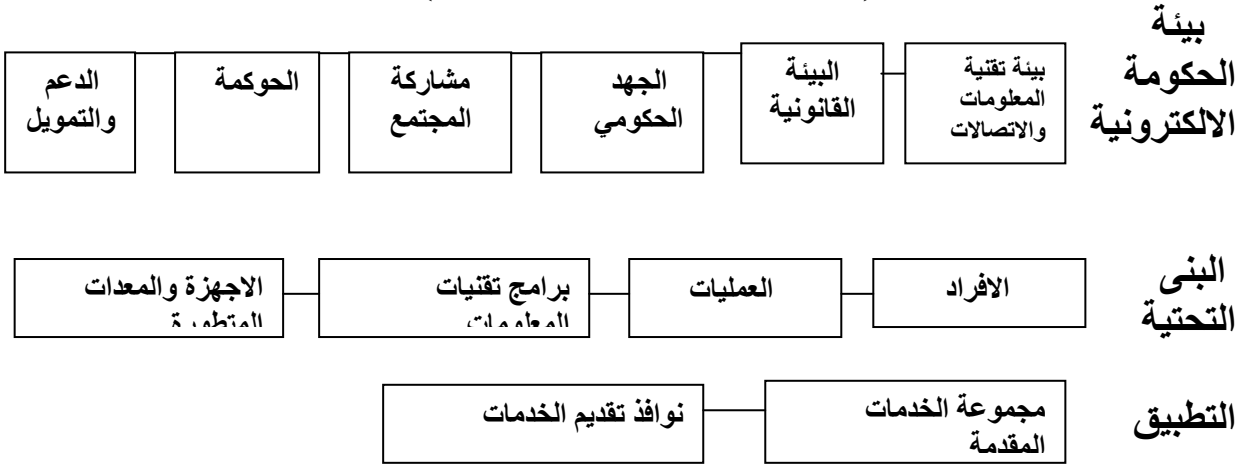

(المصدر : الشكل من اعداد الباحثة)

وعليه فان ، المفهوم العام للحكومة الإلكترونية يقتضي الاهتمام في بيئة الحكومة الالكترونية، التي تتضمن (بيئة تكنولوجيا المعلومات والبيئة القانونية التي تسن القوانين الملائمة لها ، والتي توحد الجهد الحكومي مع مشاركة المجتمع عن طريق نشر الثقافة الالكترونية وتوفير الدعم المالي وتطبيق الحوكمة التنظيمية التي تضمن وجود الرقابة الفعالة) ، وهذا كله يوفر البنى التحتية التي تشمل (الافراد العاملين والعمليات المختلفة التي يتم أدائها عن طريق برامج تقنيات المعلومات بواسطة الوسائل المتاحة من الاجهزة والمعدات المتطورة) ، وينتج عن ذلك تطبيق مجموعة الخدمات المقدمة عن طريق نوافذ تقديم الخدمات المعلن عنها ، وهنا لابد من المزج الكامل بين استراتيجية تنفيذ المهام ، والمسئوليات القائمة على الحكومة واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات واتجاهاتها العالمية

الحالية والمستقبلية عند وضع السياسات العامة للدولة، واتخاذ الأساليب الإلكترونية منهجا رئيسا لآليات تنفيذ تلك السياسات والإشراف عليها، وبهذا تتكون البنية الأساسية التي تتيح للمجتمع فرصة الانتقال إلى مزيد من التقدم بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية والإلكترونية. ونستخلص مما سبق ، بأن نجاح مفهوم الحكومة الالكترونية يعتمد على محورين:

الأول: مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونياً، ويأتي ذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة ، من خلال تحديث قطاعات الدولة وتدعيمها عن طريق التمويل المناسب، بتوفير أحدث ما توصلت إليه تقنيات الاتصالات والمعلومات للمساعدة في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً.

الثاني: نشر الثقافة الالكترونية والمعارف في المجالات المرتبطة بتقديم الخدمات الالكترونية الحكومية، وتعميق المفاهيم والخبرات والتدريب ، التي تساعد العاملين في مجال تقنية المعلومات في القطاعات المختلفة عند تطبيق الحكومة الالكترونية ، والتوعية لتعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من الخدمات الالكترونية المتاحة .

المبحث الرابع : الأستنتاجات والتوصيات

The fourth topic: Conclusions and recommendations

أولا : الأستنتاجات First: the conclusions

الاستنتاجات من التجارب الدولية :

١ -عملت معظم حكومات دول العالم على أستخدام تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في بعض او جميع الأجراءات المرتبطة بالأعمال والخدمات التي تقدمها للمواطنين ومنظمات الأعمال ، وقد وضعت ستراتيجيات وخططا تنفيذية لتحقيق ذلك .

٢ -لقد أظهرت نتائج التجارب الدولية السابقة دعمها الكبير لأدخال مفاهيم وأساليب الحكومة الالكترونية ، أذ انها تمثل تحولا أيجابيا في الأدارة العامة للدولة والأرتقاء في تقديم الخدمة للمواطنين وفي المشاركة المتفاعلة بين المواطن والحكومة والتي تعززمن دوره في الرقابة والتقييم المستمر لأجهزتها مما يسهم في القضاء على الفساد المالي والاداري.

الاستنتاجات من التجربة المحلية :

١ -تعد الإرادة السياسية في العراق، والرؤيا والدعم الذي تقدمه الأدارات العليا في الحكومة عاملا مهما جدًا في عملية التغيير، لأنها تمثل تحديات كبرى تستلزم توفير البنى التحتية الاساسية من أجهزة وبرامج وأجراءات وتشريع القوانين والتعليمات، وبناء قدرات العاملين وتعزيز الوعي عند المواطنين .

٢ - تستطيع الحكومة الالكترونية أن تعالج مشكلة الفساد الإداري والمالي، عن طريق القضاء على الروتين الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية ، وتعزيز دور الاجهزة الرقابية وتطويرها بما يتلائم مع التطور التكنولوجي الحاصل .

ثانيا : التوصيات Second: Recommendation

١ -ينبغي توافر مناخ سياسي وطني وقوانين صارمة باتجاه المعالجة الفعلية لآفة الفساد ومنافذه وادواته ، ويستلزم ذلك مواجهة الفساد المستشري بشكل غير مسبوق في العراق معالجات جادة وغير نمطية منها أستخدام الحكومة الالكترونية .

٢ -التعاون مع الجهات الدولية التي سبقتنا في هذا المجال للاسراع في تطبيق هذه التقنية ، لأن التحول الى الحكومة الالكترونية يتطلب أعداد خارطة طريق تغطي المجالات حسب الأولوية لسد الثغرات والاحتياجات من خلال الأستفادة من تجارب الدول الأخرى ، وضع الخطط والبرامج، وتشخيص التحديات وتقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحول متمثلة في توفير البنى التحتية وتشريع القوانين الخاصة .

٣ -ينبغي تقييم الوضع الراهن بمساهمة الجهات الحكومية المعنية لوضع خطة وطنية شاملة وواقعية لتطبيق ستراتيجية الحكومة الالكترونية وتحديد لائحة بالخدمات الحكومية وحسب الأولوية وأجراء التقييم الأجمالي لأمكانية التطبيق .

٤ - واقع الحال يشير الى وجود أمية بأستخدام التقانات الحديثة ، لذا ينبغي مساهمة وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في وضع برامج أرشادية لتوعية وأرشاد المواطنين والموظفين بمفهوم وأهمية الحكومة الالكترونية والأطلاع على الاجراءات والبرامج .

٥ -هناك بعض التطبيقات الالكترونية الحكومية التي أثبتت نجاحها في العراق مثل أستمارة القبول المركزي ومعرفة الغرامات المرورية الكترونيا وأستمارة البطاقة الموحدة ، التي من شأنها ان تكون نواة للتوسع في هذا المجال .

المصادر :

اولا : الكتب والبحوث

١ – احمد ، منهل ماجد ، اعادة هندسة مهنة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، اطروحة دكتوراه ،٢٠١١ .

٢ – الأسكوا ، ستراتيجيات الحكومة الالكترونية في الدول العربية:الواقع وآفاق التطور، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣ .

٣ – الرفاعي، سحر قدوري ، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل ستراتيجي، مجلة أقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع، ٢٠٠٩ .

٤ – اللامي ، مازن زاير جاسم ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٧

٥ – الفيلالي ، عصام بن يحيى ، الحكومة الالكترونية ، جامعة الملك عبد العزيز، معهد البحوث والاستشارات ،٢٠٠٧ .

٦ – القحطاني ، صالح بن محمد، تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في التطوير الاداري في المديرية العامة للدفاع المدني ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف، رسالة ماجستير ، ٢٠١٠ .

٧ –حسين ، مريم خالص ،الحكومة الالكترونية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،٢٠١٣ .

٨ – ريمة ،هيدوب ليلى ،التكامل بين مهنة التدقيق وآليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل معايير المراجعة الدولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٤ .

٩ – عبد الكريم، عشور، دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا، مجلة المفكر، العدد ١١،٢٠١٤ .

١٠-عثمان ، عبدالرزاق محمد ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

١١ -علي ، عبد الوهاب نصر، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ٢٠٠٩ .

١٢ - محمد ، سعاد عبد الفتاح ، الفساد الإداري والمالي مظاهره و سبل معالجته ، هيئة التعليم التقني معهد الإدارة / الرصافة ، قسم التقنيات المالية والمصرفية ، ٢٠٠٨ .

١٣ - مختار، حماد ، تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧ .

١٤ -نقماري ، سفيان ، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١٢ .

ثانيا : المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت :

١ - مدونة القاضي رحيم حسن العكيلي ، نبذة مختصرة عن الجهات الرقابية في العراق ، ٢٠١٥ .

٢- فرحان ، سعيد حميد، وجهة نظر قانونية حول ظاهرة الفساد، وكيفية تجاوزها ، http://www.sotaliraq.com/mobile-item-d.php?id=183896#axzz3tTfc5Qyb

٣ - www.transparencyforum.net

٤ - http://www.france24.com/ar/20140114-%D8%AA%D9%83%D نايلة صليبي ، ٢٠١٤

The role of e-government strategies in developing the performance of regulatory agencies to reduce financial and administrative corruption.

Dijlah Abdul-Hussein Abd
،College of Administration and Economics
University of Baghdad
dijlahabd@gmail.com

Abstract:

The philosophy of e-government is to change the pattern and method of dealing and interacting business enterprises of all kinds and orientations with citizens, This necessitates a review of the method of organizing various government transactions and services and restructuring them electronically to get rid of the usual routine prevailing through advanced information and communication technology,which has become available to all and works to provide rapid plans to establish the basic infrastructure in different countries, therefore e-government is a way to improve government performance to become more efficient and effective, It works to increase transparency in state administration, support decision-making and performance supervision .It also aims to achieve an advanced model in the work environment that relies on the use of information and advanced technologies to bring about comprehensive change and not just cosmetic changes to existing business structures.The study emphasized the need to pay attention to developing the government supervisional agencies on proceduer of the e-government implementation approach by activating the role of these agencies in reducing financial and administrative corruption and by benefiting from the experiences of other countries in implementing the e-government project and the need to coordinate with the competent authorities to formulate appropriate laws to perform transactions Governmental e-government and the consequent concern with information security and safety, the evaluation of internal control systems and the need to emphasize the adoption of modern auditing methods through multiple electronic mechanisms when auditing the e-government environment.

Key Words : - regulatory agencies - corruption.government